مجلة اتحاد الجامعات العربية
للعلــوم الزراعيـــة
جامعة عين شمس ، القاهرة
مجلد(22)، عدد (2)، 197-211، 2014

نموذج اقتصادى آنى كلى للإقتصاد القومى المصرى

[16]

عبير عبدالله السيد قناوى[1] - رحاب سعيد ابراهيم[1]
1- قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – القاهرة - مصر

الكلمات الدالة: طريقة المربعات الدنيا ذات المرحلتين، نموذج آنى، الاقتصاد الكلى، التنبؤ

الموجــز

يعتبر الناتج القومى من المؤشرات الهامة والذى يعكس قدرة الاقتصاد القومى على تحقيق اهداف الدولة الرئيسية من خلق فرص للعمل او تنمية للطاقات التصديرية والمساهمة بايجابية في الحد من عجز ميزان المدفوعات والميزان التجارى. ويعتبر تحليل اهم مكونات الناتج القومى من الاهمية بمكان بحيث تمكن من الوقوف على اهم المكونات التى تعكس زيادة اونقصا في الناتج القومى بما يتمشى مع الظروف الحالية في المجتمع. حيث تأتى الحسابات القومية في مقدمة البيانات والمعلومات والتى ترسم الصورة الكلية للاقتصاد القومى وتبرز العلاقات التشابكية بين القطاعات والانشطة المختلفة وتضيف الصورة التوازنية للحسابات القومية بعدا جديدا للمخطط الاقتصادى ومتخذى القرار لرسم السياسات الاقتصادية في المدى البعيد . كما تساهم في توفير مزيد من الشفافية بشأن تطور المؤشرات الاقتصادية بما يفيد في ترشيد قرارات الاستثمار المحلى والاجنبى على حد سواء . كذلك تعين واضعى السياسات ومتخذى القرار في التعرف الدقيق على الاوضاع القائمة والتنبؤ السليم بتطوراتها المستقبلية (*)

(*) وزارة التخطيط – الحسابات القومية عام 2011/2010م

المشكلة البحثية والهدف من الدراسة

يتولد الناتج المحلى الاجمالى من طرح الاستهلاك الوسيط من اجمالى الانتاج القومى وقد تبين ان نمو الانتاج المحلى بسعر السوق قدر بنحو 14,8% في عام 2010 انخفض الى نحو 13,6 % في عام 2011م كما يلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عناصر الإنتاج بنسبة 13,8 % وكذلك الناتج المحلى الصافى بالتكلفة بنسبة 13,2% الا ان معدلات الاجور المحلية زادت بنحو 21,1% كما تزايد الاستهلاك النهائى بنحو 15,4% ونقص اجمالى التكوين الراسمالى الصافى بنحو 4,1% وزادت فجوة الصادرات عن الواردات بنحو 10,6%.(*)

في ضوء المعلومات السابقة تتلخص المشكلة البحثية في الاتى

- زيادة الانفاق الاستهلاكى
- زيادة الميزان التجارى وميزان المدفوعات
- انخفاض معدل نمو الناتج القومى
- تراجع الاستثمارات الصافية
- ارتفاع معدلات الاجور والتضخم .

لذلك حاولت الدراسة تحديد اهم اسباب الخلل في الاقتصادى القومى المصرى بصفة عامة كهدف رئيسى لها فضلا عن التنبؤ ببعض المؤشرات الاقتصادية الهامة في المستقبل، وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

- تحديد الاهمية النسبية لمكونات الناتج القومى الاجمالى المصرى.
- دراسة تطور اهم المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد القومى المصرى .

(سلم البحث البحث فى 17 مارس 2014)
(الموافقة على البحث فى 22 أبريل 2014)

- تحليل كلا من (الانفاق الاستهلاكى – الانفاق الاستثمارى – الانفاق الحكومى – الصادرات والواردات) وتحديد اهم العوامل الاقتصادية المحددة لكل منهم .
- بناء بعض النماذج وحيدة المعادلة ومتعددة المعادلات والتى من شأنها تحديد اهم العوامل الاقتصادية المحددة لاهم متغيرات الدراسة وكذلك التنبؤ بها في المستقبل حتى عام 2020.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة في التحليل الاحصائى على الانحدار البسيط والمتعدد والمتدرج بالنسبة للنماذج وحيدة المعادلة كما تم استخدام طريقة المربعات الدنيا ذات المرحلتين (2SLS) في حالة النماذج متعددة المعادلات وقد تم الاعتماد على الموقع الالكترونى لكلمن وزارة التنمية الاقتصادية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة المالية والبنك المركزى المصرى ووزارة التخطيط ونشرات البنك الاهلى المصرى ، بالإضافة الى بعض الدراسات والبحوث في هذا المجال .

الاهمية النسبية لاهم بنود ومكونات الناتج القومى المصرى لعام 2012

يتضح من **الجدول رقم (1)** ان الناتج الإجمالي القومي لعام 2012 بلغ حوالى 293,5 مليار دولار وبلغ الانفاق الاستهلاكي العائلي نحو 185,5 مليار دولار يمثل حوالى 58% من الناتج القومى وهى اعلى نسبة يليه الانفاق الاستثماري والذى بلغ نحو 57,2 مليار دولار بنسبة 18% من الناتج الإجمالي القومي ثم يليه الانفاق الحكومي ثم جملة الواردات والتى بلغت نحو 27,5، 26,85 مليار دولار على الترتيب بنسبة قدرت بنحو 8%، 7% على الترتيب واخيرا كانت اجمالى الصادرات في المرتبة الاخيرة والتى بلغت نحو 21,87 مليار دولار بنسبة بلغت حوالى 7% من أجمالي الناتج القومي اى ان الانفاق الاستهلاكي احتل المرتبة الاولى ثم الانفاق الاستثماري ويليه الانفاق الحكومي والواردات الكلية واخيرا كانت الصادرات الكلية في المرتبة الاخيرة بأقل نسبة من أجمالي الناتج القومي لعام 2012م كما يتضح **بالشكل رقم (1)** .

تطور اهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد القومى المصرى خلال الفترة 2012/1996م.

تعتبر دالة الاتجاه الزمنى العام احدى الطرق المستخدمة في دراسة تطور المؤشرات الاقتصادية لمقتصد ما خلال فترة زمنية معينة والتي يمكن ان تعين واضعى السياسات ومتخذى القرار في التعرف الدقيق على الأوضاع القائمة والتنبؤ السليم بتطوراتها المستقبلية اذا ما استمرت الظروف على ما هي عليه.

أولا: تطور مكونات اجمالى الناتج القومى المصرى

يتبين من **الجدولين رقم (2 ، 3)** ومعادلة الاتجاه العام رقم (1) تزايد اجمالى الناتج القومى خلال الفترة (1995-2012) بنحو 12 مليار دولار سنوياً وقد ثبتت المعنوية الاحصائية لهذا التزايد كما بلغ معامل التحديد حوالى 0,79 وهذا يعنى ان 79% من التغير الحادث فى اجمالى الناتج المحلى ترجع الى عوامل يعكس اثرها الزمن وباقى التغيرات ترجع لعوامل اخرى لم تؤخذ فى الاعتبار. كما ثبتت المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

كما يتبين من المعادلة رقم (2) التزايد المعنوى احصائياً لاجمالى الاستثمارات بمعدل سنوى بلغ نحو 2,2 بليون دولار بمتوسط 27 مليار دولار خلال الفترة (1995 – 2012) وقد ثبتت معنوية النموذج ككل، كما بلغ معامل التحديد نحو 0,70 مما يعنى ان 70% من التزايد الحادث فى جملة الاستثمارات انما ترجع لعوامل يعكس اثرها عنصر الزمن والباقى يرجع لعوامل اخرى لم تأخذها الدراسة فى الاعتبار .

كذلك توضح المعادلة رقم (3) تزايد اجمالى الواردات بمتوسط بلغ نحو 18 مليار دولار كمتوسط للفترة (1995- 2012) بزيادة سنوية بلغت نحو 903 مليون دولار وقد ثبتت المعنوية الاحصائية لهذا التزايد، كذلك بلغ معامل التحديد حوالى 0,77 وهذا يعنى ان 77% من التغير فى اجمالى الواردات ترجع الى عوامل يعكس اثرها عنصر الزمن، وثبتت المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

جدول رقم 1. الاهمية النسبية لمكونات الناتج القوميالإجمالي عام 2012م بالمليار دولار

السنة	الناتج المحلى الاجمالى	اجمالى الواردات	الانفاق الحكومى	الاستثمارات الكلية	الانفاق الاستهلاكى	اجمالى الصادرات
2012	293.5	26.9	27.5	57.2	185.5	21.9
الاهمية النسبية	%100	%8	%9	%18	%58	%7

المصدر: وزارة التخطيط – الحسابات القومية 2011 -2012م .

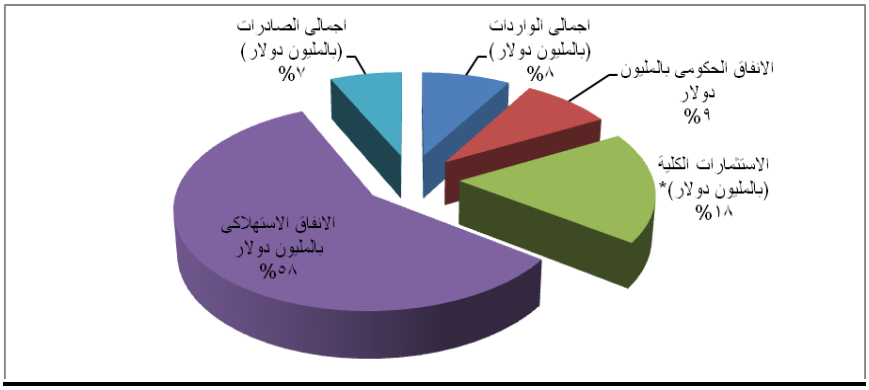

الشكل رقم 1. الاهمية النسبية لمكونات الناتج القومى الاجمالى عام 2012م

المصدر : بيانات الجدول رقم (1)

وتوضح معادلة الاتجاه العام رقم (4) تزايد اجمالى الصادرات بنحو 1,2 مليار دولار سنوياً خلال الفترة (1995-2012) وثبتت المعنوية الاحصائية لهذا التزايد كما ثبتت المعنوية الاحصائية للنموذج ككل، كما بلغ معامل التحديد حوالى 0,91 والذى يوضح ان 91% من التزايد الحادث فى جملة الصادرات انما ترجع لعوامل يعكس اثرها عنصر الزمن وان الباقى يرجع لعوامل اخرى لم تؤخذ فى الاعتبار.

كما يتبين من المعادلة رقم (5) التزايد المعنوى احصائياً لاجمالى الانفاق الحكومى بمعدل سنوى بلغ نحو 1,1 مليار دولار بمتوسط 13,8 مليار دولار خلال الفترة (1995-2012) وقد ثبتت معنوية النموذج ككل، كما بلغ معامل التحديد نحو 0,78 مما يعنى ان 78% من التزايد الحادث فى جملة الانفاق الحكومى انما ترجع لعوامل يعكس اثرها عنصر الزمن والباقى يرجع لعوامل اخرى لم تأخذها الدراسة فى الاعتبار.

كذلك توضح المعادلة رقم (6) تزايد اجمالى الانفاق الاستهلاكى بمتوسط بلغ نحو 93 مليار دولار كمتوسط للفترة (1995-2012) بزيادة سنوية بلغت نحو 6,9 مليار دولار وقد ثبتت المعنوية الاحصائية لهذا التزايد، كذلك بلغ معامل التحديد حوالى 0,72 وهذا يعنى ان 72% من التغير فى اجمالى الانفاق الاستهلاكى ترجع الى عوامل يعكس اثرها عنصر الزمن، وثبتت المعنوية الاحصائية للنموذج ككل.

كما يتبين من المعادلة رقم (7) التزايد المعنوى احصائياً لاجمالى الضرائب غير المباشرة بمعدل سنوى بلغ نحو 2,9 مليار دولار بمتوسط 6,5 مليار دولار خلال الفترة (1995-2012) وقد ثبتت معنوية النموذج ككل، كما بلغ معامل التحديد نحو 0,50 مما يعنى ان 50% من التزايد الحادث فى جملة الضرائب غير المباشرة انما ترجع لعوامل يعكس اثرها عنصر الزمن والباقى يرجع لعوامل اخرى لم تأخذها الدراسة فى الاعتبار.

جدول رقم 2. تطور الناتج القومى الاجمالى واهم مكوناته بالمليون دولار خلال الفترة (1995-2012م).

السنة	الناتج القومى الاجمالى	الاستثمارات الكلية	اجمالى الواردات	اجمالى الصادرات	الانفاق الحكومى	الانفاق الاستهلاكى	الضرائب غير المباشرة	سعر الصرف جنيه/دولار
1995	45202	12349	11757	3449	6460	48700	4293	3.393
1996	70861	14779	13036	3539	7476	55688	4835	3.392
1997	76637	18297	13210	3920	8394	64569	5164	3.389
1998	83340	20241	16166	3130	9080	70644	5815	3.388
1999	93252	21546	16033	3562	10131	74498	6985	3.393
2000	98574	23435	14162	4738	11141	77362	6812	3.435
2001	93860	22099	13094	4224	11429	72890	6229	3.869
2002	87622	14356	12669	4752	11104	67429	5271	4.458
2003	81826	12552	11670	6603	9378	57683	4590	5.577
2004	81600	13745	12889	7546	9185	59573	4382	6.184
2005	99205	18778	20015	10755	10789	70673	4216	5.858
2006	123782	27068	20551	13692	12023	81669	5227	5.739
2007	150874	35198	22927	15379	14888	95114	6068	5.669
2008	173573	34422	22527	16003	17025	113113	7019	5.727
2009	202218	39438	23979	17679	20791	139385	8453	5.690
2010	246066	47940	25430	19355	25206	168483	10506	5.340
2011	265184	52022	25956	20505	25698	169607	10017	6.109
2012	293536	57226	26852	21865	27464	185520	11040	6.236
المتوسط	131512	26972	17940	10039	13759	92922	6496	4.825

المصدر: - النشرة الاقتصادية – البنك الاهلى- اعداد متفرقة.
- موقع البنك الاهلى الالكترونى.
- وزارة التخطيط – النشرة السنوية – اعداد متفرقة.

جدول رقم 3. نتائج تقديرمعادلات الاتجاه الزمنى العام لاهم مكونات الناتج الإجمالي القومي خلال الفترة 1995-2012م

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	T	F	R^2
1	اجمالى الناتج القومى	Y1=14650+12301.2 X	(7.76)*	(60.2)*	0.79
2	الاستثمارات الكلية	Y2=5838.5+2224.6 X	(6.13)*	(37.6)*	0.70
3	الواردات الكلية	Y3=9356.3+903.6 X	(7.28)*	(53.1)*	0.77
4	الصادرات الكلية	Y4=-1539.6+1218.8 X	(12.6)*	(156.7)*	0.91
5	الانفاق الحكومى	Y5=3289.5+1102.04 X	(7.62)*	(58.03)*	0.78
6	الانفاق الاستهلاكى	Y6=27539.1+6882.44 X	(6.37)*	(40.63)*	0.72
7	الضرائب غير المباشرة	X1 =3773.9+286.5 X	(3.97)*	(15.79)*	0.50
8	سعر الصرف (جنيه/دولار)	X2= 2.96+0.197X	(7.73)*	(59.8)*	0.79

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (2)

حيث : Y1: تعبر عن اجمالى الناتج القومى بالمليون دولار , Y2: تعبر عن اجمالى الاستثمارات الكلية بالمليون دولار
Y3: تعبر عن اجمالى الواردات الكلية بالمليون دولار، Y4: تعبر عن اجمالى الصادرات الكلية بالمليون دولار
Y5: تعبر عن اجمالى الانفاق الحكومى بالمليون دولار,Y6: تعبر عن اجمالى الانفاق الاستهلاكى بالمليون دولار
X: تعبر عن الزمن بالسنوات خلال الفترة (1995-2012) ، T: تعبر عن قيمة T المحسوبة
F: تعبر عن قيمة F المحسوبة ، R^2: تعبر عن معامل التحديد
*: تعبر عن المعنوية الاحصائية عند مستوى ثقة (0,95)

ويتبين من المعادلة رقم (8) تزايد سعر الصرف بمعدل معنوى احصائيا بلغ نحو 0,20 جنية لكل دولار سنويا بمتوسط بلغ نحو 4,8 جنية/ دولار خلال الفترة (1995-2012)، وقد ثبتت معنوية النموذج ككل، كما بلغ معامل التحديد نحو 0,79 مما يعنى ان 79% من التزايد الحادث فى سعر الصرف انما ترجع لعوامل يعكس اثرها عنصر الزمن والباقى يرجع لعوامل اخرى لم تأخذها الدراسة فى الاعتبار.

نتائج التقدير الاحصائى للنموذج الاقتصادى القياسى اللآنى لبعض مؤشرات الاقتصاد القومى المصرى

يتبين من تقدير النموذج الاقتصادى القياسى الآنى لأهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية للاقتصاد القومى المصرى ان النموذج تكون من ستة معادلات سلوكية تتمثل في (اجمالى الناتج القومى – الاستثمارات الكلية – الواردات الكلية – الصادرات الكلية – الانفاق الحكومى – الانفاق الاستهلاكى)، بالإضافة الى معادلة تعريفية تتمثل في: اجمالى الناتج القومى = الانفاق الاستهلاكى + الانفاق الاستثمارى + الانفاق الحكومى + صافى التجارة الخارجية .

وللحكم على درجة تمييز المعادلات السلوكية من خلال استخدام الشكل الهيكلى للنموذج بواسطة تطبيق شرط الدرجة order condition، والرتبة rank condition ثبت من تطبيق كلا الشرطين ان جميع المعادلات السلوكية over identified أى انها زائدة التعريف مما يستوجب معه استخدام طريقة two stage least squares (المربعات الدنيا ذات المرحلتين) فى تقدير معادلات النموذج القياسى الآنى.

وتشير نتائج **الجدول رقم (4)** الى نتائج تقدير اهم العوامل المحددة لكل المتغيرات في المعادلات السلوكية سالفة الذكر وذلك باستخدام نموذج متعدد المعادلات (طريقة المربعات الدنيا ذات المرحلتين).

ويتضح من **الجدول رقم (4)** ومن تقدير معادلة لاجمالى الناتج القومى المصرى تتمثل في كلا من الناتج القومى الاجمالى ان اهم العوامل المحددة

جدول رقم 4. نتائج تقدير اهم العوامل المحددة لمتغيرات المعادلات السلوكية باستخدام نموذج متعدد المعادلات (طريقة المربعات الدنيا ذات المرحلتين) 2SLS

المتغير	المرحلة	المعادلة	R^2	F
اجمالى الناتج القومى	الاولى	*Y1= 30876.5 +4.3Y4 +4.6Y2 - 3.6Y3* *(3.3) (8.5) (-2.0)*	0.98	242.6
	الثانية	*Y1 = -23592.2 + 1.71Y4+ 3.51Y2- 2.52Y3* *(5.38) (0.96) (1.13)*	0.98	265.5
الاستثمارات الكلية	الاولى	*Y2=3007.4-1951.2X2+0.163Y1+0.667Y3* *(3.9) (10.5) (3.1)*	0.98	329.4
	الثانية	*Y2 =391.03 -1532.5X2 +0.145Y1 +0.785Y3* *(-2.0) (3.7) (1.32)*	0.98	206.6
الواردات الكلية	الاولى	*Y3 = 15262.4 - 1462.6 X2 + 0.97 Y4* *(-2.8) (10.7)*	0.93	107.2
	الثانية	*Y3 = 12228.7-582.0 X2 + 0.83 Y4* *(-1.38) (11.88)*	0.94	123.6
الصادرات الكلية	الاولى	*Y4 = -12924.9 + 0.2Y2 + 0.4Y3 + 2158.2 X2* *(3.7) (2.8) (7.2)*	0.98	228.6
	الثانية	*Y4 = -11419.4 + 0.23Y2 + 0.4Y3 + 1786.9X2* *(2.0) (1.1) (3.3)*	0.96	124.5
الانفاق الحكومى	الاولى	*Y5 = -27.3 + 0.14 Y6 + 0.12 Y4* *(2.12) (15.8)*	0.99	851.9
	الثانية	*Y5 = -22.7 + 0.14 Y6 + 0.113 Y4* *(2.4) (19.2)*	0.99	1402.04
الانفاق الاستهلاكى	الاولى	*Y6 = 1654.9 +5.02 X1+ 0.45 Y1* *(4.93) (14.9)*	0.99	1405.9
	الثانية	*Y6 = -5161.7 + 7.3 X1 + 0.4 Y1* *(6.1) (10.9)*	0.99	837.9

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (2)

حيث :Y1: تعبر عن اجمالى الناتج القومى بالمليون دولار , Y2: تعبر عن اجمالى الاستثمارات الكلية بالمليون دولار

Y3: تعبر عن اجمالى الواردات الكلية بالمليون دولار , Y4: تعبر عن اجمالى الصادرات الكلية بالمليون دولار

Y5: تعبر عن اجمالى الانفاق الحكومى بالمليون دولار , Y6: تعبر عن اجمالى الانفاق الاستهلاكى بالمليون دولار

X1 : عبر عن اجمالى الضرائب الغير مباشرة بالمليون دولار X2: تعبر عن سعر الصرف بالجنية/دولار

الاستثمارات الكلية والصادرات الكلية والواردات الكلية حيث ان كل زيادة للاستثمارات الكلية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة في الناتج الاجمالى القومى بمقدار 3,51 مليون دولار وكل زيادة في الصادرات الاجمالية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الناتج الاجمالى القومى بمقدار 1,71 مليون دولار كما ان كل زيادة في الواردات الكلية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الناتج القومى الاجمالى بمقدار 2,52 مليون دولار.

ومن تقدير معادلة الاستثمارات الكلية تبين ان اهم العوامل المحددة للاستثمارات الكلية في مصر تتمثل في كلا من اجمالى الناتج القومى واجمالى الواردات الكلية وسعر صرف الجنية المصرى بالدولار حيث ان كل زيادة في الناتج القومى الاجمالى بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الاستثمارات الكلية بمقدار 0,15 مليون دولار في حين كل زيادة الواردات الكلية المصرية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الاستثمارات الكلية بمقدار 0,79 مليون دولار بينما كل زيادة في سعر الصرف بمقدار جنية للدولار تؤدى الى تناقص الاستثمارات الكلية بمقدار 1532,5 مليون دولار وذلك حيث ان معظم المواد الخام المستخدمة في الاستثمار هى مواد مستوردة من الخارج وبالتالى ينعكس زيادة سعر الصرف سلبا على اجمالى الاستثمارات المصرية .

كما تبين من تقدير معادلة الواردات الكلية ان اهم العوامل المحددة لاجمالى الواردات المصرية انحصرت في اجمالى الصادرات المصرية وسعر الصرف حيث تبين ان كل زيادة في الصادرات المصرية الكلية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الواردات المصرية بمقدار 0,83 مليون دولار وذلك يتماشى مع المنطق الاقتصادى حيث توفر الصادرات العملة الاجنبية اللازمة لاستيراد الاحتياجات من السلع بينما تبين ان كل زيادة في سعر الصرف بمقدار جنية للدولار تؤدى الى تناقص الواردات الاجمالية المصرية بمقدار 582 مليون دولار، وهو ما يتفق والمنطق الاقتصادى.

ومن تقدير معادلة الصادرات الكلية تبين ان اهم العوامل المحددة للصادرات الاجمالية المصرية تتمثل في اجمالى الاستثمارات واجمالى الواردات وكذلك سعر صرف الدولار بالجنية المصرى حيث ان كل زيادة في اجمالى الاستثمارات المصرية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الصادرات الاجمالية المصرية بمقدار 0,23 مليون دولار كما ان كل زيادة في الواردات الكلية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الصادرات المصرية بمقدار 0,4 مليون دولار كما تبين ان كل زيادة في سعر صرف الدولار بمقدار جنية تؤدى الى زيادة الصادرات المصرية بمقدار 1786,9 مليون دولار وهو ما يتفق والمنطق الاقتصادى حيث ان سياسة زيادة سعر الصرف من السياسات الهامة والتى من شأنها تشجيع وزيادة الصادرات وكذلك تقليل والحد من الواردات.

كما تبين من تقدير معادلة الانفاق الحكومى المصرى ان اهم العوامل المحددة للانفاق الحكومى تمثلت في كلا من الصادرات الكلية واجمالى الانفاق الاستهلاكى العائلى المصرى حيث بينت الدراسة ان كل زيادة في اجمالى الصادرات المصرية بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الانفاق الحكومى بمقدار 0,113 مليون دولار في حين ان كل زيادة في الانفاق الاستهلاكى بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الانفاق الحكومى بمقدار 0,14 مليون دولار .

واخيرا عند تقدير معادلة الانفاق الاستهلاكى تبين ان اهم العوامل المحددة للانفاق الاستهلاكى انحصرت في اجمالى الناتج القومى المصرى واجمالى الضرائب غير المباشرة حيث بينت الدراسة ان زيادة الناتج الاجمالى بمقدار مليون دولار تؤدى الى زيادة الانفاق الاستهلاكى بمقدار 0,4 مليون دولار وهو ما يعكس ان زيادة الناتج تؤدى الى زيادة الاستثمارات والاجور والدخول للافراد وبالتالى زيادة الانفاق الاستهلاكى للافراد وهو ما يتفق والمنطق الاقتصادى كما تبين ان زيادة الضرائب غير المباشرة بمقدار مليون دولار تؤدى ايضا الى زيادة الانفاق الاستهلاكى بمقدار 7,3 مليون دولار حيث يتم تحميل الضرائب غير المباشرة على السلع مباشرةً وبالتالى على اجمالى الانفاق الاستهلاكى للافراد على هذه السلع.

القيم الفعلية والمقدرة لمكونات الناتج القومى الاجمالى المصرى باستخدام 2SLS خلال الفترة (1995-2012)

يشير **الجدول رقم (5) والشكل رقم (2)** الى القيم الفعلية والمقدرة لجميعالمكونات الرئيسية للاقتصاد القومى المصرى ويتضح من الجدول والرسم البيانى ان تقديرات الدراسة كانت على درجة كبيرة من الكفاءة حيث تقاربت معظم النقاط الفعلية والمقدرة للمرحلتين لجميع المتغيرات موضع الدراسة .

مقارنة نتائج التنبؤ بمكونات الاقتصاد القومى المصرى باستخدام النموذج وحيد المعادلة (الاتجاه العام) والنموذج متعدد المعادلات (النموذج الاقتصادى القياسى الآنى بطريقة 2sls

يتبين من **الجدول رقم (6)** انه من المتوقع ان يصل اجمالى الناتج القومى في عام 2020 نحو 334 مليارىدولار باستخدام التنبؤ بالاتجاه العام في حين يصل نحو 335 مليار دولار لنفس العام باستخدام النموذج الاقتصادى القياسى الآنى، كما انه من المتوقع ان يصل اجمالى الاستثمارات الى نحو 64 مليارىدولار باستخدام كلا نموذجى التنبؤ .

كما اشارت النتائج الى ان الواردات المصرية الكلية يتوقع ان تصل الى حوالى 33,2 مليار دولار باستخدام التنبؤ بالاتجاه العام في حين تصل الى نحو 32,8 مليار دولار باستخدام النموذج الاقتصادي القياسي الآني. ويتوقع ان تصل الصادرات الكلية الى نحو 29,2 مليار دولار عام 2020 باستخدام الاتجاه العام

جدول رقم 5. القيم الفعلية والمقدرة لجميع المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد القومى المصرى بالمليار دولار خلال الفترة (1996-2012)

السنة	الناتج القومى الاجمالى			الاستثمارات الكلية			الواردات الكلية		
المرحلة	Y1 الفعلية	Y1^	Y1^^ المقدرة	Y2 الفعلية	Y2^	Y2^^ المقدرة	Y3 الفعلية	Y3^	Y3^^ المقدرة
1996	45.2	60.2	54.2	12.3	11.6	14.2	11.8	13.6	11.4
1997	70.9	67.1	73.8	14.8	16.6	15.2	13.0	13.7	12.2
1998	76.6	84.3	79.8	18.3	17.7	18.7	13.2	14.1	13.1
1999	83.3	79.2	91.3	20.2	20.8	18.1	16.2	13.3	14.7
2000	93.3	87.6	98.0	21.5	22.3	19.6	16.0	13.8	14.8
2001	98.6	108.1	98.6	23.4	21.8	23.3	14.2	14.8	14.6
2002	93.9	103.6	88.0	22.1	19.5	21.7	13.1	13.7	14.7
2003	87.6	71.7	77.8	14.4	17.0	14.4	12.7	13.4	13.5
2004	81.8	75.0	67.7	12.6	13.2	13.7	11.7	13.5	14.4
2005	81.6	80.2	69.8	13.7	12.8	14.4	12.9	13.5	16.0
2006	99.2	91.4	113.3	18.8	21.1	18.4	20.0	17.1	18.5
2007	123.8	140.3	139.8	27.1	25.7	28.3	20.6	20.1	20.0
2008	150.9	176.4	169.8	35.2	31.8	35.8	22.9	21.9	22.3
2009	173.6	176.9	182.5	34.4	35.2	35.1	22.5	22.4	21.7
2010	202.2	202.0	209.3	39.4	40.9	39.9	24.0	24.1	22.9
2011	246.1	243.1	248.2	47.9	49.7	48.0	25.4	26.2	24.4
2012	265.2	264.9	259.7	52.0	51.6	51.3	26.0	26.2	26.6

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (4)

تابع جدول رقم 5. القيم الفعلية والمقدرة لجميع المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد القومى المصرى بالمليار دولار خلال الفترة (1996-2012) .

السنة	الصادرات الكلية			الانفاق الحكومى			الانفاق الاستهلاكى		
المرحلة	Y4 الفعلية	Y4^	Y4^^ المقدرة	Y5 الفعلية	Y5^	Y5^ ^ المقدرة	Y6 الفعلية	Y6^	Y6^^ المقدرة
1996	3.4	1.6	3.3	6.5	7.2	6.3	50.3	43.5	48.7
1997	3.5	2.6	4.6	7.5	8.2	8.4	57.0	57.8	55.7
1998	3.9	3.3	4.1	8.4	9.5	9.0	66.3	62.1	64.6
1999	3.1	4.9	3.6	9.1	10.2	10.1	69.0	68.3	70.6
2000	3.6	5.1	4.3	10.1	10.8	11.6	80.9	78.7	74.5
2001	4.7	4.8	4.7	11.1	11.4	11.8	87.8	80.2	77.4
2002	4.2	5.1	3.8	11.4	10.7	11.1	81.7	75.2	72.9
2003	4.8	4.6	5.9	11.1	10.0	10.0	62.0	67.5	67.4
2004	6.6	6.3	6.5	9.4	8.8	9.3	58.3	61.5	57.7
2005	7.5	8.3	6.5	9.2	9.2	9.4	58.9	60.4	59.6
2006	10.8	11.5	10.4	10.8	11.2	10.7	62.2	67.5	70.7
2007	13.7	13.1	12.1	12.0	13.0	13.2	89.1	83.6	81.7
2008	15.4	15.5	13.2	14.9	15.1	15.7	109.7	100.0	95.1
2009	16.0	15.3	15.6	17.0	17.7	17.8	116.9	115.0	113.1
2010	17.7	16.8	17.7	20.8	21.6	20.8	137.3	135.1	139.4
2011	19.4	18.4	20.0	25.2	25.9	25.2	168.8	165.1	168.5
2012	20.5	21.0	20.3	25.7	26.2	26.3	173.9	171.3	169.6

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (4)

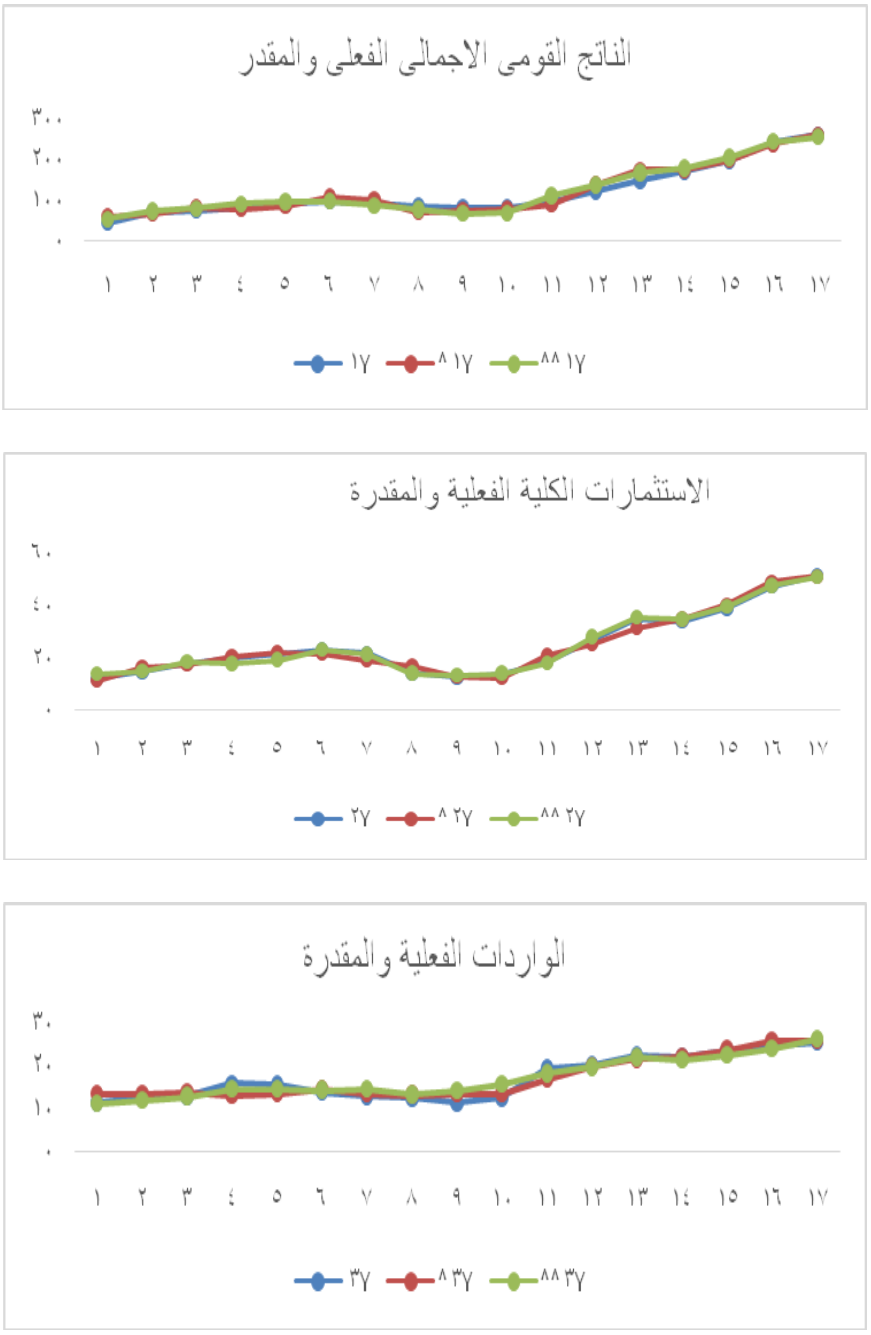

شكل رقم 2. القيم الفعلية والمقدرة لمكونات الناتج القومى الاجمالى المصرى بالمليار دولار

تابع شكل رقم2 . القيم الفعلية والمقدرة لمكونات الناتج القومى الاجمالى المصرى بالمليار دولار

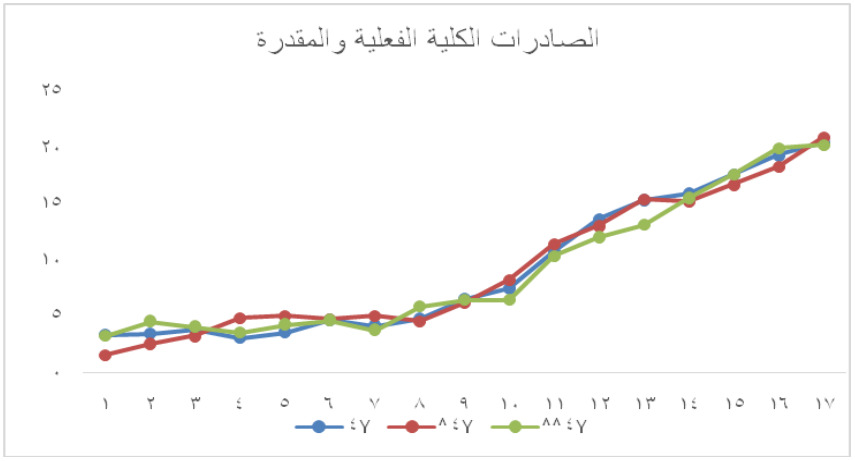

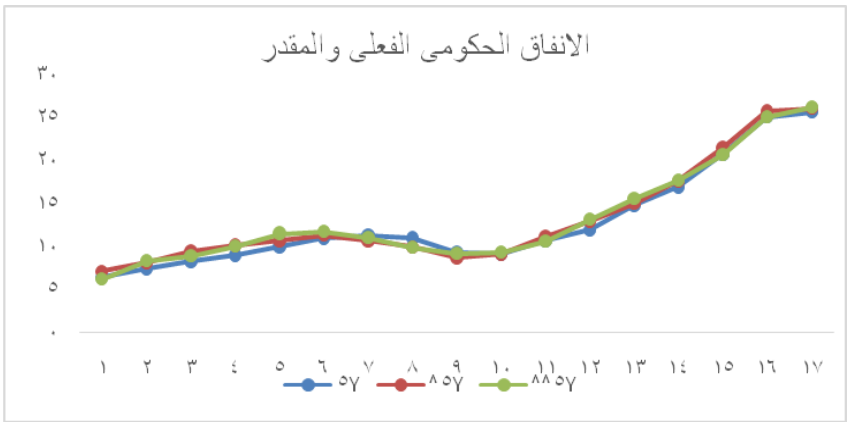

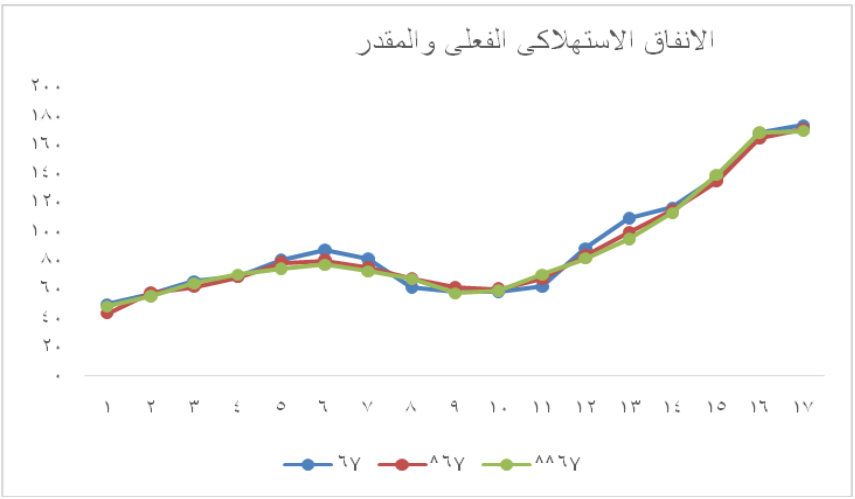

المصدر : من بيانات جدول رقم (5)

جدول رقم 6. نتائج التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية باستخدام النموذج وحيد المعادلة (الاتجاه العام) والنموذج متعدد المعادلات (النموذج الاقتصادى القياسى الآنى):

المتغير / الطريقة / السنوات	الناتج الاجمالى		الاستثمارات الكلية		الواردات الكلية		الصادرات الكلية		الانفاق الحكومى		الانفاق الاستهلاكى	
	الاتجاه العام	النموذج الآنى	الاتجاه العام	النموذج الآنى	الاتجاه العام	النموذج الآنى	الاتجاه العام	النموذج الآنى	الاتجاه العام	النموذج الآنى	الاتجاه العام	النموذج الآنى
2013	249.1	248.4	48.1	48.1	26.8	26.5	21.0	21.6	24.2	32.1	158.3	211.2
2014	261.3	260.7	50.3	50.3	27.7	27.4	22.2	22.8	25.3	34.9	165.2	228.7
2015	273.5	273.0	52.5	52.6	28.6	28.3	23.3	24.1	26.4	37.6	172.1	246.3
2016	285.6	285.3	54.8	54.8	29.5	29.2	24.5	25.3	27.5	40.4	179.0	263.9
2017	297.8	297.6	57.0	57.0	30.5	30.1	25.7	26.5	28.6	43.1	185.8	281.4
2018	310.0	309.9	59.2	59.2	31.4	31.0	26.8	27.7	29.7	45.9	192.7	299.0
2019	322.1	322.2	61.4	61.5	32.3	31.9	28.0	28.9	30.8	48.7	199.6	316.5
2020	334.3	334.5	63.6	63.7	33.2	32.8	29.2	30.1	31.9	51.4	206.5	334.1

المصدر: حسبت من بيانات **الجداول رقم (3) ، (4)**

في حين تصل حوالى 30,1 مليار دولار باستخدام النموذج الاقتصادى القياسى الآنى. ويتوقع ان يصل الانفاق الحكومى عام 2020 الى حوالى 31,9 مليار دولار باستخدام الاتجاه العام في حين يتوقع ان يصل حوالى 51,4 مليار دولار باستخدام النموذج الآنى، اما الانفاق الاستهلاكى فيتوقع ان يصل باستخدام الاتجاه العام الى حوالى 206,5 مليار دولار والى نحو 334 مليار دولار باستخدام النموذج الاقتصادى القياسى الآنى.

كما انه من المتوقع اذا ما استمرت الظروف الاقتصادية على ما هي عليه فسوف يصل معدل النمو في الصادرات الى حوالى 39% في حين يصل معدل نمو الواردات الى حوالى 23% خلال الفترة 2013-2020 وهو احد الأهداف المرجوة في المستقبل ان شاء الله. وقد توصلت الدراسة الى ان التوقعات باستخدام النموذج الآنى تعد من افضل التوقعات حيث انه يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات فضلا عن التداخلات والتشابكات بين هذه المتغيرات وبعضها البعض.

ملخص الدراسة واهم التوصيات

- يعتبر الناتج القومى من المؤشرات الهامة والذى يعكس قدرة الاقتصاد القومى على تحقيق اهداف الدولة الرئيسية من خلق فرص للعمل او تنمية للطاقات التصديرية والمساهمة بايجابية في الحد من عجز ميزان المدفوعات والميزان التجارى. ويعتبر تحليل اهم مكونات الناتج القومى من الاهمية بمكان بحيث تمكن من الوقوف على اهم المكونات التى تعكس زيادة اونقصا في الناتج القومى بما يتمشى مع الظروف الحالية في المجتمع. ونظرا لزيادة الانفاق الاستهلاكى وزيادة فجوة الصادرات عن الواردات وانخفاض معدل نمو الناتج القومى وتراجع الاستثمارات الصافية وارتفاع معدلات الاجور ومن ثم التضخم. لذلك قامت الدراسة بتحديد مسببات الخلل في الاقتصاد القومى من خلال عمل الاتى :
- تحديد الاهمية النسبية لمكونات الناتج القومى الاجمالى المصرى.
- دراسة تطور اهم المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد القومى المصرى.
- تحليل كلا من (الانفاق الاستهلاكى – الانفاق الاستثمارى – الانفاق الحكومى – الصادرات والواردات) وتحديد اهم العوامل الاقتصادية المحددة لكل منهم.
- بناء بعض النماذج وحيدة المعادلة ومتعددة المعادلات والتى من شأنها تحديد اهم العوامل

الاقتصادية المحددة لاهم متغيرات الدراسة وكذلك التنبؤ بها في المستقبل حتى عام 2020. وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج التالية:

- بلغ الانفاق الاستهلاكي العائلي نحو 158,5مليار دولار يمثل حوالى 58% من الناتج القومى وهى اعلى نسبة يليه الانفاق الاستثماري والذى بلغ نحو 57,2 مليارينسبة 18% من الناتج الإجمالي القومي ثم يليه الانفاق الحكومي ثم جملة الواردات والتى بلغت نحو 27,5، 26,85 مليار دولار على الترتيب بنسبة قدرت بنحو 9%، 8% على الترتيب واخيرا كانت اجمالى الصادرات في المرتبة الاخيرة والتى بلغت نحو 21,87 مليار دولار بنسبة بلغت حوالى 7% من أجمالي الناتج القومي لعام 2012.
- من دراسة تطور اهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد القومى المصرى تبين ان جميعها تتزايد سنوياً بمعدلات مختلفة خلال فترة الدراسة .

بدراسة الأثر المتبادل بين الناتج القومى الاجمالى ومحدداتة تمكنت الدراسة من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي انى باستخدام طريقة المربعات الدنيا ذات المرحلتين وقد تكون من ستة معادلات سلوكية تتمثل في (أجمالي الناتج القومى– الاستثمارات الكلية– الواردات الكلية – الصادرات الكلية – الانفاق الحكومي – الانفاق الاستهلاكي) بالإضافة الى معادلة تعريفية تتمثل في أجمالي الناتج القومي= الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي + صافي التجارة الخارجية. وقد أوضحت الدراسة ان اهم العوامل المحددة لاجمالى الناتج القومى المصرى تتمثل في كلا من الاستثمارات الكلية والصادرات الكلية والواردات الكلية واهم العوامل المحددة للاستثمارات الكلية في مصر تتمثل في كلا من إجمالي الناتج القومى واجمالى الواردات الكلية وسعر صرف الجنية المصرى بالدولار كما ان هم العوامل المحددة لاجمالى الواردات المصرية انحصرت في اجمالى الصادرات المصرية وسعر الصرف واهم العوامل المحددة للصادرات الاجمالية المصرية تتمثل في اجمالى الاستثمارات واجمالى الواردات وكذلك سعر صرف الدولار بالجنية المصرى في حين ان اهم العوامل المحددة للانفاق الحكومى تمثلت في كلا من الصادرات الكلية واجمالى الانفاق الاستهلاكى العائلى المصرى وأخيرا تبين ان اهم العوامل المحددة للانفاق الاستهلاكى انحصرت في اجمالى الناتج القومى المصرى واجمالى الضرائب غير المباشرة. كذلك تم التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية باستخدام النموذج وحيد المعادلة (الاتجاه العام) والنموذج متعدد المعادلات (النموذج الاقتصادى القياسى الآنى) وتوصلت الدراسة الى انه من المتوقع ان يصل اجمالى الناتج القومى في عام 2020 نحو 334 مليار دولار باستخدام التنبؤ بالاتجاه العام في حين يصل نحو 335 مليار دولار لنفس العام باستخدام النموذج الاقتصادى القياسى الآنى، كما انه من المتوقع ان يصل اجمالى الاستثمارات الى نحو 64 بليون دولار باستخدام كلا نموذجى التنبؤ، كما اشارت النتائج الى ان الواردات المصرية الكلية يتوقع ان تصل الى حوالى 33,2 مليار دولار باستخدام التنبؤ بالاتجاه العام في حين تصل الى نحو 32,8 مليار دولار باستخدام النموذج الاقتصادي القياسي الآني. ويتوقع ان تصل الصادرات الكلية الى نحو 29,2 ملياردولار عام 2020 باستخدام الاتجاه العام في حين تصل حوالى 30,1 مليار دولار باستخدام النموذج الاقتصادى القياسى الآنى. ويتوقع ان يصل الانفاق الحكومى عام 2020 الى حوالى 31,9 مليار دولار باستخدام الاتجاه العام في حين يتوقع ان يصل حوالى 51,4 مليار دولار باستخدام النموذج الآنى، اما الانفاق الاستهلاكى فيتوقع ان يصل باستخدام الاتجاه العام الى حوالى 206,5 مليار دولار والى نحو 334 مليار دولار باستخدام النموذج الاقتصادى القياسى الآنى.

وقد توصلت الدراسة الى ان التوقعات باستخدام النموذج الآنى تعد من افضل التوقعات حيث انه يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات فضلا عن التداخلات والتشابكات بين هذه المتغيرات وبعضها البعض.

واعتمادا على النتائج السابقة

توصى الدراسة بالاعتماد على التوقعات التي تم التوصل اليها عن طريق النموذج القياسى الانى لكلا من الناتج الاجمالى والاستثمارات الكلية والصادرات والواردات الكلية بينما يمكن الاعتماد على التوقعات التي تم التوصل اليها باستخدام النموذج وحيد المعادلة (الاتجاه العام) لكلامن الانفاق الحكومى والانفاق الاستهلاكى حيث اقتربت القيم المتوقعة لهذين

المتغيرين من الواقع العملى باستخدام النموذج وحيد المعادلة في حين كانت التقديرات مبالغ فيها لنفس المتغيرين باستخدام النموذج الانى.

كما اوصت الدراسة بمحاولة الحكومة للتركيز على السياسات الاقتصادية والتي من شأنها التاثير على ومحاولة ترشيد الانفاق الاستهلاكى كذلك تقليل الفجوة بين الصادرات والواردات المصرية في صالح تحسين عجز الميزان التجاري المصرى عن طريق تقليل او الحد من الواردات من جهة وتشجيع الصادرات من جهة أخرى بالاضافة الى تشجيع وزيادة الاستثمارات وزيادة الجذب والتحفيز عليها بمختلف الطرق و محاولة الحد من التضخم والتحكم في أسعار السلع والخدمات.

المراجـــــع

الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك الى مصر، 2014. نظرة على التاريخ الحديث للاقتصاد المصرى، 17 فبراير.

عبد الكريم احمد عاطف، 2013. "مناخ الاستثمار وأهميته فى جذب الاستثمارات"، مركز الدراسات والبحوث اليمنى، الجمهورية اليمنية.

الياس نجمة، على سيف على المرزوقى، 2012. "أثر الانفاق العام فى الناتج المحلى الاجمالى- دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)"، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، **المجلد 28، العدد الاول**.

وزارة التخطيط، الحسابات القومية عام 2011/2010

بنك السودان، النشرة السنوية، اعداد متفرقة.

وزارة التخطيط، النشرة السنوية، اعداد متفرقة.

البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة.

موقع البنك الأهلي المصري الإليكتروني.